

قرار جماعي تنظيمي رقم 03... بتاريخ 25/02/2025

بشأن فرض غرامات زجرية على كل من كتب على الجدران او علامات التشوير وتحديد سعرها

- بمقتضى الظهير الشريف رقم 1-15-85 صادر في 20 رمضان 1436 (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات.
- بناء على الظهير الشريف الصادر في 19 من ربيع الاول 1337 (24 دجنبر 1918) والمؤسس للعقوبات العامة على مخالفة قرارات الباشوات والقواد والظهائر المتممة والمعدلة له.
- بمقتضى الظهير الشريف المؤرخ في 23 شعبان الموافق (04 دجنبر 1934) المتعلق بحفظ الشوارع العمومية وكذا نظام السير والجولان كما وقع تعديله وتتميمه.
- بناء على الظهير الشريف الصادر في 3 من جمادي الاخرة 1372 (19 يناير 1953) المتعلق بالمحافظة على الطريق العمومية وشرطة السير والجولان كما تم تتميمه وتعديله بالظهير الشريف رقم 59.277.1 بتاريخ 25 من جمادي الثانية 1379 (26 دجنبر 1959) والظهير الشريف رقم 69.1.89 بتاريخ 23 من ذي القعدة 1389 (31 يناير 1970).
- وبناء على القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق كما تم تعديله بالقانون رقم 14-116 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.106.16 بتاريخ 13 شوال 1437 (18 يوليو 2016).
- وبناء على المرسوم رقم 198.69.2 بتاريخ 29 من محرم 1390 (16 ابريل 1970) في شان شرطة السير والجولان.
- بناء على المرسوم رقم 78.2.157 بتاريخ 11 رجب 1400 (26 ماي 1980) المتعلق بتحديد الشروط التي تنفذها تلقائيا التدابير الرامية الى استئجاب الامن وضمان سلامة المرور والمحافظة على الصحة العمومية .
- وبناء على القرار الوزاري الصادر بتاريخ 8 من جمادي الاولى 1372 (24 يناير 1953) المتعلق بشرطة السير والجولان.
- وبناء على قرار السيد وزير الداخلية رقم 05.1508 بتاريخ 29 يوليو 2005 التعلق بتفويض اختصاص المصادقة على القرارات التنظيمية المتعلقة بالشرطة الادارية الجماعية المتخذة في مجالات الصحة والنظافة والسكنية العمومية للسادة ولاة الجهات وعمال عمالات وأقاليم المملكة
- وبناء على القرار الوزاري المشترك رقم 61.291 الصادر بتاريخ 18 مايو 1961 المتعلق بإشارات الطرق .
- بناء على مقرر المجلس الجماعي المتخذ خلال دورته العادية لشهر فبراير المنعقدة بتاريخ 06 فبراير 2025

يقرر مايلي

الفصل الاول : فرض غرامة زجرية بمبلغ مائتي درهم (200) من طرف كل من كتب على الجدران او علامات التشوير وتضاعف هذه الغرامة الى مبلغ اربعة مائة درهم (400) درهم في حالة العود.

الفصل الثاني : يعهد بتنفيذ هذا القرار الى جميع المتدخلين في هذا القطاع كل حسب اختصاصه.

اولاد يعيش في: 25 فبراير 2025



فاذا ليد